ليبيا: تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين يبرهن على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية أكثر حزماً لمعالجة الوضع المزري لحقوق الإنسان

نشرت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم تقريرًا جديدًا يتناول حالة حقوق الإنسان المزرية في ليبيا. يأتي هذا التقرير بعد مرور عام على اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القرار 16/56، الذي طلب من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا. وقد ورد طلب مماثل في القرار 41/52 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2023.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "عامان من المساعدة التقنية وبناء القدرات لم يُسفرا بعد عن أي نتائج حقيقية فيما يتعلق بالمساءلة الوطنية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان."

وخلصت اللجنة الدولية للحقوقيين في تقريرها إلى أن استجابة مجلس حقوق الإنسان لم تكن كافية لمعالجة الإفلات التام من العقاب على الانتهاكات والاعتداءات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان التي استمرت لسنوات عديدة ولا تزال متفشية.

وأضاف بنعربية: "من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد بشكل فعلي وإرساء سيادة القانون، يجب على مجلس حقوق الإنسان أن يتخذ موقفًا أكثر حزماً تجاه ليبيا."
وإدراكًا للأزمة المالية الراهنة التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان، تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين الدول الأعضاء إلى منح الأولوية لإنشاء آلية مساءلة أكثر فعالية، مثل ولاية مقرر خاص معني بليبيا.

للتحميل
بإمكانكم تحميل التقرير الكامل باللغتين الإنجليزية والعربية .

للتواصل
سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +41 22 979 3800 ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org